**المؤتمر الإقليمي الأول حول “فرص وتحديات الأمن السيبراني الحديث” )بيروت:22-23/6/2021(**

أوصى المشاركون في المؤتمر الإقليمي الأول حول “فرص وتحديات الأمن السيبراني الحديث” بالتنبّه من ازدياد تهديدات الأمن السيبراني التي ستستمر مع ازدياد وتنوع الخدمات، والاستثمار في بناء القدرات لمواجهة التهديدات وإقامة مراكز السلامة المعلوماتية وربطها في إطار جامعة الدول العربية، وتأسيس صندوق عربي لدعم الأبحاث والتطوير وتحسين مقومات الأمن السيبراني على الشبكات الوطنية، وتطوير القوانين والتشريعات لتشمل هذا القطاع الحيوي في الدول العربية.

وكان المؤتمر قد عقد فعالياته بدعوة من الإتحاد العربي للإنترنت والاتصالات ARISPA  بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات التابع لجامعة الدول العربية، برعاية هواوي أنتربرايز وتنظيم واستضافة جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان، وذلك في فندق “لو رويال” – ضبيه.

شارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بشقيه الحضوري والافتراضي المهندس طلال حواط - وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، الدكتور فراس بكور- أمين عام الاتحاد العربي للأنترنت والاتصالات، الدكتور خالد والي- الوزير المفوض في جامعة الدول العربية، الدكتور عادل درويش - رئيس المكتب العربي الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات، الدكتور عمر سغروشني -  مدير عام CNDP  المغرب، المهندس محمد بن عمر - مدير عام المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الدكتور إسماعيل عبد الغفار، ممثلاً بالدكتور علي فهمي - من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في مصر، الأستاذ كميل مكرزل - رئيس جمعية المعلوماتي المهنية في لبنان.

كما شارك حشد من خبراء المعلوماتية والاتصالات والمهتمين بالقطاع، فيما تضمن المؤتمر أربع جلسات عرض خلالها تجارب ودراسات حول الأمن السيبراني الحديث.

**الافتتاح**

***المهندس/طلال حواواط - وزير الاتصالات اللبناني***

وتحدث في الافتتاح وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال طلال حواط، فرحب بـ “المشاركين الذين أتوا من مختلف الدول العربية”، شاكرا “كل من ساهم في تحضير هذا المؤتمر الذي جمع العقول التكنولوجية، وقال: ”نتحدث اليوم عن الأمن السيبراني وعن الداتا وإنترنت الأشياء والعالم الذي تحول إلى قرية صغيرة، إنما إضافة إلى ذلك هناك مسألة الهجمات الإلكترونية. أن الأمن السيبراني أمر بالغ الأهمية ومعالجة التهديدات السيبرانية ضرورة ملحة للوقاية منها، إذ أصبحت الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية أكثر تعقيدا وتعطيلا وبشكل متزايد، مما تسبب في إغلاق الأنظمة أو تعطيل العمليات أو ببساطة تمكين المهاجمين من التحكم عن بعد في الأنظمة المتأثرة”.

ولخص حواط مسألة الأمن السيبراني بثلاث نقاط:

1. التوفر، أي يجب أن تكون المعلومات المحفوظة متاحة فقط للأفراد المصرح لهم.
2. النزاهة، أي يجب منع التغييرات غير المصرح بها.
3. السرية، أي يجب أن يكون لدى المستخدمين المصرح لهم حق الوصول إلى معلوماتهم لأغراض مشروعة”.

وأكد أنه “إذا أردنا بناء شبكة إنترنت علينا الانتباه إلى ضرورة بناء شبكة الأمن السيبراني للشبكة وسحابة الإنترنت والأنظمة والتطبيقات والمستخدمين. المستخدمون بحاجة إلى داتا وإنترنت، ولكن السؤال المطروح هل نعلم أين تذهب هذه المعلومات ومن يهتم بمراكز إرسالها، ومن يحميها وكيف يمكننا حمايتها، وكيف نعمل نحن كدولة لحماية قاعدة بياناتنا؟ وهل بياناتنا محمية؟”.

ولفت إلى أن “السؤال يطرح أيضا على الدول العربية، هل أن قاعدة بياناتها محمية؟ وهل هذه الدول تتعاون فيما بينها لحماية تلك البيانات؟ يتحدث الجميع عن أهمية التحول الرقمي في كل القطاعات، ولكن الأهم هو ماذا نفعل لحماية شبكاتنا؟ هل نحن نستثمر بما يكفي لحمايتها من الهجمات الإلكترونية وبالتالي حماية المستخدمين والبيانات؟ أو أننا نلجأ إلى التوسع من دون الأخذ بالاعتبار موضوع الأمن السيبراني؟”.

كما أكد أن “لدينا العناصر البشرية الكفؤة جدا على كل الصعد للقيام بمهمة حماية قاعدة بياناتنا في لبنان وفي كل الدول العربية، إنما علينا الاستثمار أكثر في هذا المجال وبالتالي تحصين الأمن السيبراني”.

وختم بأن “علينا العمل يدا بيد جماعيا والتعاون فيما بيننا وخلق شبكة تواصل تضم نخبة من المختصين حيث يتم جمع كل بيانات الهجمات الإلكترونية وإيجاد الحلول لها”.

***فراس بكور - رئيس الاتحاد العربي للاتصالات والأنترنت***

بدوره، ألقى كلمة جاء فيها: يشرفني أن أتحدث أمامكم اليوم كرواد في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربية من مختلف القطاعات الحكومي والخاص والأهلي.

إنني أؤمن بأن الشراكة الحقيقية بين هذه القطاعات والمبنية على تحقيق المصلحة الوطنية لا يمكن إلا أن تولد مبادرات شجاعة تسعى إلى تطوير هذا القطاع الذي أصبح بحق العمود الفقري لتطوير القطاعات الأخرى في بلداننا العربية.

وبالنظر إلى الظروف التي مرت بها بلدان العالم أجمع، ومازالت من حيث انتشار وباء الكورونا وما سببه ذلك من مضاعفات سلبية ونتائج كارثية على الكثير من دول العالم في مختلف نواحي الحياة نجد أنفسنا مطالبين أكثر من أي وقت مضى بالعمل على تأمين البنى التحتية لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الأساسية في بلداننا وبما يؤمن استمرارية الحياة عن بعد سواء العمل أو التعلم أو تقديم الخدمات الحياتية الأساسية في مثل تلك الظروف.

وأكد بكور، إننا في الاتحاد العربي للإنترنت والاتصالات نؤمن بالعمل العربي المشترك وما يمكن أن يحققه لبلداننا من تطور ونمو ورفعة وسمو بين الأمم، ونرى أنه قد آن الأوان إن لم يكن قد فات لتشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المزايا والمغريات للمستثمرين للدخول فيه، وتحويل المبادرات المحلية إلى مبادرات عربية مشتركة تأخذ دورها ضمن المبادرات العالمية.

ولفت أننا لا نستطيع أن ننكر مدى تغير المفاهيم وتطور التكنولوجيا وتسارع الابتكارات وظهور ما لم نسمع عنه قبلا، ولكننا يجب أن نعلم تمام العلم أن هذا التيار إن لم نحسن الاستفادة منه في الوقت المناسب فلن يكون له نفع بعد ذلك.

كما أكد أن إنترنت الأشياء أو Internet of things هي ثورة تكنولوجية بكل المقاييس تسعى لتحويل شبكة الإنترنت الافتراضية إلى حياة حقيقية تكون الإنترنت فيها هي كل شيء لكل شيء.

فأين نحن من هذا؟ وإلى متى سنبقى تنتظرنا الفرص؟؟

لا شك بأن الإنترنت أضحت من أهم أدوات التطور والتطوير في الحياة، وأي أفكار أو أفعال تنقص أو تحد من انتشارها وجدواها ستكون كمن يطلق على نفسه رصاصة الرحمة وينتحر.

ورأى أنه عندما بدأت تصبح شبكة الإنترنت واسعة الاستخدام منذ عشرات السنين غيرت بالنسبة لنا مفهوم المدن والدول والأشياء والأبعاد والزمان والمكان … أما الآن فقد غيرت الأشياء نفسها مفهوم الإنترنت وحولتها إلى طريقة حياة.

وبناء على ذلك ورغبة من الاتحاد بأن يأخذ الدور المنوط به في عملية التحول الرقمي في المنطقة العربية بشكل فاعل وعملي وليس فقط بالشعارات والكتابات فإنني أعلن إطلاق المبادرة العربية للتحول الرقمي متطلعين أن تكون تحت مظلة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالمشاركة مع كل المنظمات والاتحادات العربية ذات الصلة والتي تؤمن بضرورة تسريع التحول الرقمي في المنطقة العربية وتحسين حياة المواطن في منطقتنا.

وختم بكور مؤكداً، أننا نمد يدنا لكل الجهات التي تؤمن بالفكرة وترى لديها الرغبة والإمكانية للمشاركة والمساعدة في تحقيق هذا الهدف النبيل.

***خالد والي- ممثل الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات***

ثم تحدث والي، فرأى أن القرن الواحد والعشرين قد شهد وعيا كبيرا في جميع أنحاء العالم للأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي ويمكن القول أن العصر الحالي هو عصر الاقتصاد الرقمي، ويعود الاهتمام الكبير بهذا التحول الرقمي لما حققته التطورات التكنولوجية من نقله كبيره ليس فقط في الدول المتقدمة وإنما في الدول الناشئة أيضا، فقد ازدهرت العديد من الدول وأصبحت تمتلك اقتصاداً رقميا شبه كامل وذو مستوى عال من التطور. كما كشف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعض الحقائق عن الاقتصاد الرقمي، والذي يشمل في نطاقه الواسع رقمنة الاقتصاد ومنها الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصناعة والزراعة الدقيقة والاقتصاد الحسابي، كما يشمل في نطاقه الضيق الاقتصاد الرقمي، ومنها الخدمات الرقمية ومنصات الاقتصاد والاقتصاد التشاركي.

ولفت والي أن العالم قد شهد ظروفاً عصيبة وتحديات جمة على مدار الأشهر الماضية عقب ظهور جائحه كورونا مما شكل منحنى جديداً لخارطة المعاملات الإنسانية لتصبح التكنولوجيا هي حجر الزاوية في إدارة الإعمال وتسير المعاملات، وهو الأمر الذي ظهرت آثاره جلية على تزايد اهتمام المواطنين نحو اللجوء إلى المعاملات الإلكترونية وبالتالي ارتفاع نسب استخدام الخدمات الرقمية والحصول على الخدمات الحكومية والمالية عن طريق خدمات الإنترنت، مما يشير إلى أن التكنولوجيا لم تعد للرفاهية بل أيضاً أصبحت شريكا رئيسيا في إدارة الأزمات على مستوى العالم، وفي ظل وجود هذه الجائحة، فإننا نجد إن سوق التجارة الإلكترونية العالمية قد شهد انتعاشا خلال تداعيات تفشي فيروس كورونا حيث ارفضت الإجراءات الصحية التي اتخذتها العديد من الدول لمواجهه الأزمة إلى تحول المستهلكين للشراء عبر الإنترنت، وبالتالي زياده المبيعات في المنصات التجارية العالمية، و زياده الطلب على الخدمات الإلكترونية.

مما يتطلب ضرورة تطوير البنى التحتية وإتاحة توصيل الإنترنت ونشر الخدمات الرقمية في كافه أنحاء دولنا العربية وعلى ضرورة استخدام الأنظمة الذكية والتكنولوجيات المتطورة، وهنا يتوجب تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل امن المعلومات والشبكات وحمايه البيانات والخصوصية وإصدار قوانين وتشريعات تجرم اختراق الشبكات كشرط أساسي لتنميه مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين المستخدمين، ووضع منظومه تشريعيه لحمايه البيانات الشخصية لرفع مستويات امن البيانات، وتنظيم عمليات نقلها عبر الحدود وكذلك أنشطه التسويق الإلكتروني، لاكتساب ثقه المواطن العربي في التعامل مع هذه الخدمات.

وختم والي مؤكداً أن نجاح دولنا العربية في التحول إلى الاقتصاد الرقمي يحتاج إلى تفعيل الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات وجزء منها الأمن السيبراني، من اجل الدفع بعجله التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من خطر الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فلقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى خطورة اتساع هذه الفجوة التي سينتج عنها تهميش الدول الغير معلوماتية واقتصادها من الاقتصاد العالمي.

***عمر سغروشني-المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات بالمملكة المغربية***

من جهته، رأى سغروشني في كلمته، أن حماية المعلومات الشخصية تعتبر في عده أماكن عمليه تقنيه وما هو واجب أن هذه الحماية يجب أن تكون بمفهوم مجتمعي.

المهم ليست حماية المعلومات الشخصية فحسب، بل حماية المواطن في منظومه الرقمنة، فالإشكالية ليست معطيات بل إشكاليه تكوين مواطنين بكل الصفات، لا أن يكونوا مستهلكين للرقمنة فقط بل مستقلين وفي حمايتهم مما يأتي من الشبكات المجتمعية من مخاطر.

وأكد أنه يجب علينا أن نعتبر كل ما له علاقة بالرقمنة هو إيجابي، يمكن مجتمعاتنا من التطور، وبالتالي علينا أن نتعامل مع هذا التطور بذكاء، لكي نشجع وان نخلق ثقة المواطن في الرقمنة لكي نستمر كمجتمعات ديمقراطية تحترم المواطنين وتحترم آرائهم باستقلاليه.

***المهندس عادل درويش - رئيس المكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات***

بدوره، أشار درويش إلى تقرير الأمن السيبراني والمؤشر الذي أطلق عام 2014 مع أول نشر للتقرير لهذا المؤشر في عام 2015 وهو جهد متعدد الأطراف يديره الاتحاد الدولي للاتصالات، ولفت إلى انه في هذه المرحلة يتم إعداد تقرير ينشر خلال الأسبوع القادم في حدث يقيمه الاتحاد في 29 حزيران/يونيو الجاري.

وأوضح أنه من خلال هذا التقرير يمكننا أن نرى أن البلدان العربية في المنطقة تعمل جاهده على جوانب الأمن السيبراني، خصوصا في مواجهه الأزمة الناتجة عن جائحه كورونا، ما دعا لاستخدام الإنترنت في التعليم عن بعد وانخراط كافه الشرائح العمرية والطلاب، وما زالت جهود الاتحاد الدولي للاتصالات في هذه المبادرة قائمه متعاونين مع جميع الأطراف المعنية سواء في المنطقة العربية أو في العالم، كما في كافه القطاعات والعمل على خلق بيئة امنه للأطفال في جميع الحالات، مؤكداً على دور الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتبه الإقليمي العربي في القاهرة .

***المهندس محمد بن عمر بن عمر- المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات***

ثم تحدث المهندس بن عمر، ومما جاء في كلمته: أن المنطقة العربية كغيرها من مناطق العالم تعيش منذ أكثر من سنة على وقع جائحة كورونا التي ألقت بضلالها على كل الدول والمجتمعات ولم تستثني أي قطاع دون المساس به والحد من نشاطه. ومنذ بداية الأزمة، لعبت التكنولوجيا والاتصالات دورا محوريا في فك العزلة على الأشخاص ومواصلة العديد من القطاعات لنشاطها عن بعد، ولمجابهة هذه الجائحة والحد من آثارها.

اليوم، تدلّ كل المؤشرات على أن الحياة بعد أزمة كوفيد-19 لن ترجع كما كانت قبل، وأصبح من الضروري اليوم استخلاص الدروس لتطويع هذه الأزمة ولاستغلالها كفرصة للتقدّم في المرحلة المقبلة من خلال وضع الآليات الضرورية لذلك. حيث نرى أن الانتقال إلى “الكل الرقمي” أصبح ضرورة في المستقبل القريب وليس خيارا بالنسبة للدول العربية، لان هذا ما سيصنع الفارق بين الدول في المستقبل.  ومن هنا يبرز التحدّي الحقيقي وهو كيفيّة التحول الرقمي بطريقة آمنة،

وهذا الموضوع هو من ضمن المحاور الأساسية التي تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعتها كأولوية في هذه المرحلة، والدورة (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام للجامعة التي من ضمن أعضاءها الأساسية المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات كان محور أعمالها في يناير الماضي 2021 موضوع التحول الرقمي ودور مؤسسات العمل العربي المشترك (الذراع الفني للجامعة) في ذلك.

هذه اللجنة أصدرت قرارات هامة في هذا المجال حيث أقرت تشكيل فريق عمل عربي لوضع إطار عربي موحد لمواجهة القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات في مؤسسات العمل العربي المشترك وتفعيل الحلول المطروحة من خلال الأنواع المختلفة للخدمات الإلكترونية. كما طالبت اللجنة بتنظيم منتدى عربي لمناقشة التحول الرقمي وتحديات الأمن السيبراني المتعلقة بالتكنولوجيا الناشئة وتطوير آليات دفاعية فعالة من منطلق المنظور العربي. وحثت هذه اللجنة الدول العربية إلى زيادة الاستثمار في أمن المعلومات باعتباره قضية أمن قومي عربي ودعت الدول العربية لمراجعة القوانين والتشريعات والإطار المؤسسي لحماية أمن المعلومات.

نحن على اقتناع تام أنه فيما يتعلّق بالأمن السيبراني، تبذل العديد من الدول والمنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم جهودا كبيرة ولكن الطريق لا تزال طويلة للتعامل مع المخاطر السيبرانية التي تتزايد يوما بعد يوم، وهو ما يتطلّب توحيد الجهود على المستوى العربي والإقليمي والدولي لإيجاد حلول شاملة ومستدامة.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى تسريع خطواتنا نحو علاقات تعاون قوية من أجل إنشاء نهج تعاوني لتعزيز فضاء رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع في كل مكان.

وفي المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، تأتي مسألة الأمن السيبراني على رأس أولوياتنا من خلال خطط عملنا وأنشطتنا وقد تم إطلاق برنامجين رئيسيين أحدهما يتعلق بالثقة الرقمية والثاني يتعلّق بالأمن السيبراني.

فيما يخص الثقة الرقمية تم إطلاق الشبكة الإقليمية للثقة الرقمية، وهي شبكة إقليميّة متكوّنة من أصحاب المصلحة المتعدّدين للثقة الرقميّة والتصديق الإلكتروني في المنطقتين العربية والأفريقية. ولديها الخصوصيّة بأنها مفتوحة لجميع العاملين في المجال والمهتمين بالموضوع من حول العالم.  من أجل التنسيق والتعاون الإقليمي والبين الإقليمي في مجال الثقة الرقميّة من أجل اقتصاديات أكثر موثوقيّة تعتمد على موائمة الأطر القانونية والاعتراف المتبادل لخدمات الثقة الرقميّة

* أما برنامج السلامة المعلوماتية والأمن السيبراني فيتم تنفيذه من خلال المساندة والاستشارات الفنية وبناء القدرات من خلال الدورات التدريبية وكذلك الدراسات والتقارير.
* والجدير بالذكر هنا أنه في إطار تنفيذ قرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انعقدت ببيروت في جانفي/يناير 2019، والتي تقضي بإعداد الرؤية العربية الاستراتيجية في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ومجال الأمن السيبراني، فإن المنظمة بصدد “التحضير لرؤية عربية للأمن السيبراني” والتي سيتمّ إطلاقها قريبا خلال ورشة تعقد لهذا الغرض، وسوف تتم المساهمة بمخرجات هذه الرؤية في الإعداد للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي تشارك المنظمة في إعدادها.

في ختام كلمتي، أود أن أؤكد أن مسؤولية تأمين الفضاء السيبراني هي مسؤولية جماعية تقتضي تكثيف التعاون والتشارك بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الإقليمي والدولي.

***الدكتور على فهمي -ممثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري***

وفي كلمة للدكتور عبد الغفار، تحدث الدكتور علي فهمي بالنيابة عنه حول رؤية الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، في الأمن السيبراني، وعدد بعض النقاط جاء فيها:

أولا: العالم العربي أصبح اليوم أشبه بقريه صغيره نتيجة الثورة الهائلة للاتصالات، فما يحدث في اقصى شرقها تتأثر به ما هو موجود في اقصى غربها، وجائحه كورونا مثلا حدثت في مدينه وهان شرق الصين وقد تأثر به كل سكان العالم، لذا وجب علينا متابعه كل أبعاد الأمن السيبراني في كل مكان من العالم.

ثانيا: وسائل التواصل والإعلام الاجتماعي ولجوء الكثير من المؤسسات والشركات العالمية إلى العمل من المنازل من خلال الإنترنت، حيث أصبحت بيئة العمل الجديدة بيئة خصبة للتسلط على البيانات الحساسة للمؤسسات والشركات العالمية وبالتالي تعرضها للهجمات السيبرانية.

ثالثا: الوثوق بالبنية التحتية والبرامج ومقدمي الخدمات، ففي كثير من الأحيان تعهد مؤسساتنا مهمه بناء البني التحتية إلى الشركات الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية دون النظر إلى موضوع الوثوقية بمفهومها الشامل من حيث قدره الشركات المنفذة على تصميم وتنفيذ الشبكات والبرمجيات ضد التعرض للهجمات السيبرانية، ناهيك عن التعرض للأنظمة. لافتاً إلى الأنظمة الجديدة التي يتم إدخالها في المؤسسات والجهات التي تستعمل الأنظمة القديمة، فإنها تشكل نقطه ضعف وفرصه سهله وتجعلها فريسه للهجمات السيبرانية.

رابعا: إدارة أمن المعلومات والشبكات هي ليست بمساله فنية فقط، ولكنها أيضا مسالة عمليه ويمكن القول أن الكثير من حالات الهجمات السيبرانية تمت نتيجة عدم توفر درجه الوعي بثقافه الأمن السيبراني ونتيجة الخلل في إجراءات العمل والاستخدام على المستوى الشخصي.

خامساً: الاستقلال والسيطرة الكاملة على التكنولوجيا المستخدمة في المواقع الحرجة، على المستوى الذي يمس الأمن القومي، وهنا نرى أهمية وضرورة الاستقلال والسيطرة الكاملة على التكنولوجيا المستخدمة في الرقمنة، كل ما أمكن من ذلك مهما كانت التكلفة.

وتطرق أخيرا إلى الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، فرأى أنه مع إتاحة التكنولوجيا الجديدة للذكاء الاصطناعي، مثل التزييف العميق، ظهر على مواقع التواصل الاجتماعي مجموعه من الفيديوهات المزيفة لشخصيات سياسية معروفه تتحدث في موضوعات شتى، بحيث يصعب على المشاهد التمييز بين الحقيقي والمزيف منها، وبالطبع فان تأثيره السلبي خطير جدا، وقد يسبب مشاكل بين الدول، وقد يرفع أو يخفض من أسعار البورصات العالمية وقد يبرئ مجرماً أو يقضي على مستقبل بريء.

ورأى على الجانب الأخر أنه بدأ استخدام الذكاء الاصطناعي بما له من قدره من الاستفادة من البيانات الضخمة في اكتشاف مخاطر السيطرة والتنبؤ بها وقبل حدوثها، وهذه الأدوات لها القدرة على العمل بأقل قدر ممكن من التدخل البشرى والاعتماد على ذوي الخبرة في هذا المجال.

وختم فهمي، بناء على ما تقدم، مشيراً إلى أن الأكاديمية وتنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنه التنسيق العليا والعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام، خلال العام الحالي 2021 قامت بإعداد مقترح بشأن وضع إطار عربي موحد لمواجهه القرصنة الإلكترونية وحماية الشبكات في المؤسسات ومنظمات العمل العربي تحت مظلة جامعه الدول العربية.

**الجلسات**

ثم بدأت الجلسة الأولى بعنوان “التحديات العالمية للأمن السيبراني” وأدارها رئيس جمعية الإنترنت في لبنان غبريال ديك، وتحدث فيها رئيس هواوي لمنطقة شمال أفريقيا عدنان بن حليمة والمدير الإقليمي لمنظمة الشرق الأوسط لشركة GSMA جواد عباسي والمدير التنفيذي لشركة SAMENA بوكار با.

وتمحورت الجلسة الثانية حول “الأمن السيبراني في المنطقة العربية: تجارب وحلول”، أدارها المدير التنفيذي لشركة POTECH في لبنان طوني فغالي، وتحدث فيها المدير العام لشركة ANSI محمد نوفل الفريخة والمستشار في الأمن السيبراني في الأردن محمد الخضري ومدير الاتصالات الإقليمي RIPE – NCC شفيق شيا.

  وعقدت الجلسة الثالثة بعنوان “من اجل سياسة عربية لصناعة الأمن السيبراني”، أدارها الخبير والمستشار الأول في الاتحاد العربي للإنترنت والاتصالات علي عبد علي، وتحدث فيها الخبير في الأمن السيبراني من هواوي – السعودية إبراهيم الشمراني والمستشار والخبير في الأمن السيبراني باسل الخشي وخبيرة الاتصالات ديانا بو غانم.

أما الجلسة الأخيرة فحملت عنوان “الإطار القانوني للأمن السيبراني في المنطقة العربية”، وأدارها عضو لجنة الحوكمة في مجتمع الإنترنت في لبنان شربل شبير، وتحدث فيها المنسق الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان لينا عويدات ورئيس نقابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليمنية محمد الرياشي ورئيس لجنة الحوكمة في مجتمع الإنترنت في لبنان ISOC شربل قارح.

**التوصيات**

واختتم المؤتمر أمين عام الاتحاد العربي للإنترنت والاتصالات الدكتور فراس بكور، وأذاع التوصيات التي خلص إليها المشاركون وجاء فيها:

* أن تهديدات الأمن السيبراني ستستمر بالازدياد مع ازدياد وتنوع الخدمات.
* يجب تشجيع الاستثمار في موضوع الأمن السيبراني والعمل على بناء القدرات في هذا المجال في المنطقة العربية.
* يجب العمل على إنشاء مراكز السلامة المعلوماتية والاستجابة لتهديدات الأمن السيبراني في كل الدول العربية وربطها مع بعض تحت مظلة عربيه جامعه مثل جامعه الدول العربية.
* تأسيس صندوق عربي لدعم البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني ولعب دور فاعل فيه.
* تحسين مقومات الأمن السيبراني على الشبكات الوطنية وخاصه الحكومية والمالية.
* تطوير القوانين والتشريعات لتشمل قضايا الأمن السيبراني في الدول العربية.

 كما تمّ على هامش المؤتمر، توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد العربي للأنترنت والاتصالات وشركة هواوي.

**تعقيب إدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:**

أن جامعه الدول العربية تولى قضية الأمن السيبراني اهتماما خاصا، فهناك تعاون مع كل من الصين وروسيا في هذا المجال لتبادل الخبرات وفتح أسواق جديده وقريبا مع الاتحاد الأوروبي، فلقد باتت هذه القضية محورا رئيسا للدراسات الأمنية، في ظل التسارع الكبير والمتزايد نحو اقتصاد قائم على شبكه الإنترنت والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء. فالحكومات والشركات تواجه صعوبة بالغه في تحمل التبعات المصاحبة للتوجه نحو الاستثمار بتقنيات غير فعاله لرصد تحديات امن المعلومات والشبكات، في وقت يتنامى فيه الاعتماد على قطاع نظم المعلومات والشبكات الذي يواجه العديد من الأخطار، لاسيما وان الهجمات الإلكترونية لم تعد مقتصره على المخربين وقراصنة الإنترنت، بل تتم الأن من خلال حروب الكرتونية تتبناها جماعات منظمه لتحقيق أهداف تنافي كافة المعاهدات والأعراف الدولية وتعمل على نزع الثقة في التعاملات الرقمية.